المصدر: الاهرام الاقتصادى
التاريخ : ١٠ يناير ٢٠٠٥

وجهات نظر حول اتفاقية الكويز

الكويز خطوة على طريق اتفاق التجارة الحرة

لاشك أن توقيع بروتوكول الكويز QIZ بين الاطراف الثلاثة مصر والولايات المتحدة واسرائيل سوف يمنح المنتجات المصرية ميزة تفضيلية فى النفاذ الي السوق الامريكى دون قيود أو حصص كمية ودون اى التزامات علي الجانب المصرى بشرط أن تشتمل هذه المنتجات علي نسبة ١١,٧٪ مكونات اسرائيلية.

عاصم عبدالمحسن محمد
خبير مصرفي

هذا ويحق للمصانع والوحدات الانتاجية الموجودة فى المناطق الصناعية المؤهلة حق الانضمام لاتفاق الكويز من عدمه - ويبلغ عدد المناطق الصناعية المؤهلة سبع مناطق تم الاتفاق عليها حيث يمكننا وفقا لهذا البروتوكول الدخول الي السوق الامريكى دون أية رسوم جمركية وهى ميزة كبيرة فى سوق تمثل ٤٠٪ من حجم الاستهلاك العالمى من السلع والمنتجات.

هذا ويحقق اتفاق الكويز زيادة فى الصادرات المصرية للسوق الامريكية فضلا عن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية أمام منتجات الصين ودول شرق آسيا بالاضافة الي زيادة الانتاج خاصة فى مجال الغزل والنسيج مما سيؤدي الي خلق فرص عمل جديدة نتيجة لزيادة الطاقة الانتاجية من اجل ملاحقة طلبات التصدير المتزايدة وبالتالي زيادة أرباح الشركات العاملة فى هذا القطاع.

ومن الاثار الايجابية ايضا لتوقيع اتفاق الكويز ارتفاع اسهم قطاعات الغزل والنسيج وبالتالي زيادة حجم التداول بصفة عامة نتيجة لدخول شركات جديدة تعمل فى قطاع الغزل والنسيج للتداول فى البورصة وهذا ويتطلب النجاح فى تنفيذ اتفاق الكويز الارتقاء بمستوى الجودة للسلع والالتزام بالمواعيد مما يستوجب النهوض بشركات الغزل والنسيج والتغلب علي أية صعوبات تواجهها.

هذا وقد كان التوقيع علي اتفاق الكويز أمرا ضروريا حيث سيتم الغاء نظام الحصص الذى تمتعت به الصادرات المصرية فى قطاع الغزل والنسيج الي السوق الامريكية مع نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ وبذلك تجنب الاقتصاد المصرى الاثار السلبية المترتبة علي الغاء نظام الحصص للصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة.

هذا وقد لعب رجال الاعمال المصريين دورا هاما لانجاز هذا الاتفاق وتحقيق اكبر استفادة من وراء هذه الاتفاق والتى تتمثل فى زيادة فرص العمل الاضافية والتى قد تصل الي ٣٠٠ الف فرصة عمل بالاضافة الي زيادة الصادرات من المنسوجات الي السوق الامريكية بنحو ٢مليار دولار.

هذا وتسعى الحكومة الجديدة الي البدء فى تنفيذ الاتفاق بالاضافة الي التوجه نحو توسيع المناطق الصناعية المؤهلة الداخلة فى الكويز من اجل تحقيق المساواة بين المصانع المصرية للحصول علي حصص كبيرة فى السوق الامريكية بالاضافة الي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية من اجل زيادة الطاقة الانتاجية مما يساهم فى تخفيض نسبة البطالة ،وزيادة الدخل القومى.

هذا ومع زيادة الصادرات المصرية للسوق الامريكى فسوف ينعكس ذلك ايجابيا علي سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الامريكى مما سيؤدى الي زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية لمصر.

وقد كان لتوقيع اتفاق الكويز اثار ايجابية علي تعاملات البورصة خلال الاسبوع الماضى حيث ارتفعت اسعار اسهم قطاعات النسيج والملابس الجاهزة خاصة الشركات الموجودة فى المناطق الصناعية المؤهلة الداخلة فى اتفاق الكويز.

هذا وتسعى الحكومة المصرية نحو ازالة المعوقات التى تعترض تطور الاقتصاد المصرى خاصة فى مجال الضرائب والجمارك وذلك من اجل بداية جادة نحو توقيع اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة ومواجهة التحديات الاقتصادية التى تفرضها ظروف العولمة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية